

الشروط السياسية للتنمية

بقلم الأستاذ / محمود المراغي
الكاتب الصحفي

ESEN-CPS-BK-0000001022-ESE

00466475

تستهدف هذه الورقة الكشف عن الجانب الآخر من التل ، فإذا كنا قد أوفينا المشكلة الاقتصادية حقها في الدراسة والبحث فإن الارتباط بين السياسة والاقتصاد ، بين القرار السياسي والمسار الاقتصادي صحيحا أو خاطئا . . هذا الارتباط هو ما يحتاج منا لوقفه متأنية تجيب على سؤال هل نريد إصلاحا اقتصاديا فقط . . أم نريد إصلاحا شاملا ، وأنه لا جدوى كبيرة للإصلاح الاقتصادي دون النظر في دولا ب السياسة ودهاليزها .

من هنا فإن الورقة تبدأ من حيث انتهى الآخرون من رجال الاقتصاد ، فهناك تسليم بأن مشاكلنا التي باتت مزمنة : فقر وبطالة وتراجع في مستوى المعيشة وضياح لفرص التقدم . لقد بات الاقتصادي المصري عاجزا عن إطعام وتشغيل كل أبنائه . . وهذه هي الكارثة وحديثنا عن سعر العملة ، أو توازن الاقتصاد ، أو تخلف الإنتاج ، أو ركود السوق مجرد تفاصيل ومقدمات لهذا الوضع المجتمعي الجديد : أناس بلا عمل . . وأناس ينزحون المليارات ويهربون بها إلى الخارج . . تكس في الثروة وانتشار في الفقر . . وانقسام في المجتمع ينذر بخطر شديد .

وقد نضيف لذلك ونحن نتأمل الصورة الاقتصادية أن هناك أنواعا من الاقتصادات - وهو تعبير مجازي هنا - قد تركزت في مصر خلال السنوات الماضية . . فهناك على سبيل المثال ما يمكن أن نسميه (اقتصاد الثروة) ، فبالرغم من أننا لا نعارض الولوج إلى عالم الاتصالات الحديث فإن لعبة (المحمول) باتت تكلفنا (٨) مليار جنية سنويا وبما يعادل أكثر من (٢) بالمائة من الناتج المحلي يذهب معظمها للثروة وليس للأعمال الهامة .

أيضا ، هناك (اقتصاد الصدفة) ، وذلك الذي يحكم سلوك أثرياء الأزمة والذين تضخمت ثرواتهم بسبب ارتفاع سعر الدولار (أو العملات الأجنبية) لضعف ما كان عليه الحال منذ ثلاث سنوات ، ومن ثم فإن الحائزين لعملات أجنبية والمضاربين عليها قد أصبحوا أثرياء بالصدفة . . وينضم لهم الذين أفادوا من تضخم مصاحب يزيد العبء على الفقراء ويعطي العائد لفئة من المنتجين والمستوردين .

فإذا أضفنا لذلك الذين أفادوا من أوضاع احتكارية ومن تعثر صدور القانون الخاص بالمنافسة لأكثر من سبع سنوات .

إذا فعلنا ذلك أدركنا معنى الكلمة (اقتصاد الصدفة) كذلك هناك (الاقتصاد السري) وللدكتور محمود عبد الفضيل أستاذ الاقتصاد اجتهادات ودراسات في هذه القضية والتي تشمل : المخدرات والدروس الخصوصية والرشاوى وناتج الفساد . . وكل ذلك وطبقا لتقدير د. عبد الفضيل بالمليارات .

هذه الاقتصاديات الثلاثة - اقتصاد الثروة واقتصاد الصدقة والاقتصاد السري - تحذف ولا تضيف ، وتأخذ من عافية الاقتصاد وترخي انطلاقة ، ناهيك عما سحبه المتعشرون والهاربون بأموال البنوك . . . وناهيك عن الطاقات العاملة في الاقتصاد - من بشر ومعدات وأراضي وأموال - وهو ما يجعلنا نقول : إن أكثر من ثلث اقتصادنا ليس في موضعه إنه (ممنوع من الصرف) !

أضيف هنا ما يمكن أن نسميه - والتعبير قد يكون ضعيفا (اقتصاد اليويو) ، ذلك الذي يصعد ويهبط ويتحول إلى لعبة في يد ظروف نحن الذين صنعناها .
إننا نلاحظ أن نسب النمو في مصر تتذبذب بشدة ، ما بين نمو سالب في إحدى سنوات التسعينات ، ونمو فاق الـ (٨) بالمائة في سنوات سابقة .

والتذبذب في مستوي النمو يعني التذبذب في مستوي المعيشة وما يولد من أجور وعوائد تملك ، كما أنه يعني اهتزاز في فرص الاستثمار الجديد . . . أما السبب الرئيسي لهذا التذبذب أو لظاهرة (اليويو) فهو الاعتماد على موارد تتعلق كلها بظروف خارجية إقليمية وعالمية ، كنا في الماضي ومنذ خمسين عاما أسري المحصول الواحد والسوق الواحد . . . أعني القطن و بريطانيا ، ثم حاولنا الفكك من ذلك بالدخول في عصر التصنيع إبان ثورة يوليو ، ثم توقف ذلك إلا قليلا حين تغير نمط الاقتصاد تحت سياسة الانفتاح فبات التقدم الصناعي والزراعي على الهامش . . . وجاء اقتصاد والخدمات بدرجة كبيرة وبات الحديث كله عن العمالة الأربعة :

◆ قناة السويس والمرور فيها محكوم بحركة البترول وانتعاش الاقتصاد العالمي .

◆ البترول ، ويخضع لظروف دولية .

◆ السياحة ، وتتفاعل فيها ظروف محلية ودولية .

◆ وعوائد المصريين في الخارج (والتي تشهد الآن تجميدا أو تراجعاً) .

[العوامل الأربعة على أهميتها وضرورة الاستفادة منها تتصل بظروف خارجة فإن تغيرت هذه الظروف اهتزت الموارد وبما يخلق ما نتحدث عنه : اقتصادا هشا لا يحتمل كثيرا الأزمات ويتراجع أمام أي صدمة وتصيح الحكومة : أنها ظروف خارجة عن الإرادة . . . ماذا تفعل ؟]

[وبما نلاحظ هنا أن الموارد الأربعة قد جاء معظمها نتيجة : التاريخ أو الجغرافيا وما صنعة الآباء . . . سواء كنا نتحدث عن قناة السويس أو السياحة ودور الآثار والموقع فيها أو البترول الذي تختزنه الأرض من ملايين السنين] .

[ولكن ماذا يضيقه الجيل الجديد لهذه الثروات ؟ سؤال لابد أن نطرحه ونحن نتحدث عن السياسة والاقتصاد ، فالسياسة هي التي صنعت أكثر من غيرها ذلك النمط في الإنتاج ، وذلك الهيكل الذي خلقة الانفتاح غير المخطط وحافز الربح غير الرشيد وغير المواد مركزيا بخطة قومية تحدد : أي نوع من الاقتصاد يناسب بلدا كثيف السكان يزيد بمعدل يزيد عن ثلاثة آلاف فرد كل ٢٤ ساعة ؟] .

الغالب : خطة تحدد بوصله التنمية (والتحديث جزء من التنمية الضرورية) وتحدد إلى أين تذهب عوائد التنمية . . وكيف تدار التنمية ، بأي قرارات ، ، وأي هيئات ، وأي قدر من المشاركة . . فالفنيون وحدهم لا يصنعون التقدم .

كانت هذه المقدمة ملاحظات سريعة تضاف لدراسات متعمقة أشبعت الجانب الاقتصادي بحثا . . ولكن ، ماذا عن السياسة التي نقول أنها - إن شئنا - عامل رئيسي في صناعة الاقتصاد . . كما أن الاقتصاد عامل رئيسي في صنع السياسة ، . . ماذا عن هذا التفاعل وشكله في المجتمع المصري ؟

[عند طرف أخير في مدينة رأس البر يعرف الناس حكاية اختلاط النهر والبحر . . وهو اختلاط يعطي اللون الداكن لمياه البحر الزرقاء ، ويعطي الطعم المالح لبدائيات نهر النيل ذي المياه العذبة !!] .

نفس الشيء يحدث بين السياسة والاقتصاد فليس كل ما يصدر من وزارة الاقتصاد والتجارة أو الصناعة اقتصادي خالص ، إنه كثيرا ما يكون مشوبا بعوامل السياسة .

[في مؤتمر أخير لمركز الدراسات والبحوث الاقتصادية بجامعة القاهرة روي وزير اقتصاد سابق كيف أن وزير الاقتصاد أي وزير / لا يستطيع أن ينفذ ما يريد إذا لم يكن مساندا من سلطة سياسية أو برلمانية أو مستندا لحزب أو إعلام يدافع عنه . . ذلك لأنه يواجه أصحاب مصالح ونفوذ ومراكز قوى لا يستهان بها] .

وفي قضايا الفساد الأخيرة والتي برز فيها نفر من علية القوم كانت إشارة القضاء واضحة لما نتحدث عنه من اختلاط السياسة بالمال فما هي محكمة (نواب القروض) تقول في حكمها الذي شمل (٣١) متهما بينهم وزير سابق كان منوطا به إصدار التشريعات الاقتصادية وإعمال الرقابة البرلمانية على الحكومة حين كان رئيسا للجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب ، وبينهم أعضاء في المجلس ومسئولو بنوك كثيرون . في هذه القضية قالت المحكمة ((إن القضية ليست قضية نواب لأن هؤلاء الأشخاص من بين المتهمين الذين دخلوا مجلس الشعب في غفلة من الزمن لفظهم المجلس بعد أن تيقن أنهم ليسوا نوابا للشعب وإنما هم سارقون لأمواله)) . حاولت المحكمة أن تعزل أشخاص المتهمين

عن وضع عام يمس الهيئة التشريعية ، ولكن كم نائبا تم تحويلهم للقضاء في قضايا فساد ؟
وكم نائبا - يقدم لنا التشريع - وهو مشكوك في عضويته طبقا لتقارير محكمة النقض ؟
أو هو محال للنيابة العامة في أفعال تمس الذمة والسلوك .

[على أي حال فقد انتهت المحكمة إلى ما انتهت عليه مع إشارة (أنها تأسف لأن
النصوص التشريعية لم تمكنها من أن تحيل المتهمين إلى المفتي) . . وطالبت
بتعديل القانون ليسمح بذلك في حالات قد تكون قادمة . . أي ليسمح بإعدام المفسدين] .

هكذا اختلط ماء البحر وماء النهر ففسد الاثنان ، وهكذا تتأكد العلاقة بين السياسة
والاقتصاد والتي تشير لها وقائع كثيرة فيها ما حصلت عليه مصر من تنازل عن ديون
خارجية في مقابل مساهمتها في حرب الخليج الثانية ، ومنها ما عبر عنه تقرير مقدم
لكونجرس حول هذه الحرب وفيها يشرح البنتاجون (ماذا كانت تعني هذه الحرب بالنسبة
لفرص العمل في الاقتصاد الأمريكي) .

العلاقة وثيقة ، وفي بلادنا كانت التحولات الاقتصادية الكبرى بقرارات سياسية
ووفق مصالح فئوية في بعض الأحيان . . حدثت التحولات ومنها الانتقال من اقتصاد
موجة إلى اقتصاد حر وبيع للقطاع العام ، بقرارات علوية ، وحدثت الانتكاسات أيضا
(وهو ما نشهده الآن) بقرارات علوية ، وجرى الارتباط بالولايات المتحدة وبما حقق ما
قاله السادات من أن (٩٩) بالمائة من أوراق اللعبة في يد أمريكا . . بقرارات علوية . .
بل إن أكثر من ثلاثين مليار من الجنيهات قد تدفقت من البنوك إلى السوق ، ومن السوق
إلى الخارج بشبهة نفوذ سياسي خفي تدخل لصالح هذا العميل أو ذاك ، لكن أحدا لا يفصح
إلا في مجاله الخاصة .

أنتقل الآن إلى الآليات التي تربط السياسة بالاقتصاد وتجعل السياسة حافزا
للاقتصاد والتنمية وتحديث المجتمع . . أو تعوق الاقتصاد وتبدد فرحته .

أولا :- وأبدا بنقطة بعيدة لا يصدر بها قانون أو قرار أو ورقة مكتوبة . . أعني
المؤازرة السياسية أو الدعم السياسي لتحول ما . . مؤازرة من السلطة ، وتأيد شعبي .
في الستينيات قال جمال عبد الناصر ((لقد نجحنا في السد العالي وقناة السويس
وفشلنا في إدارة القصر العيني)) والكلام صحيح حينذاك والفارق واضح بين الحالتين . .
فكلا الأمرين : السد والقناة قد تحققا من خلال معركة وطنية واسعة . . بل إن حدثا
اقتصاديا لم يجمع بين الحرب والسياسة والاقتصاد مثلما توفر لهذين المشروعين . .
ونحن نذكر إيقاع العمل في أسواق الستينيات . . ونذكر كيف غني الشعب المصري للمياه
والكهرباء والأرض الجديدة ونذكر وهي أشياء في العادة صماء لا تنطق . . و . . على
العكس من ذلك كانت حالة القصر العيني حيث غاب التأيد السياسي والشعبي .
أي أن المؤازرة السياسية تلعب دورها بالضرورة .

ثانياً :- إن الذين يتحدثون عن الديمقراطية الحالية لاتخاذ القرار أو كشرط لإصلاح الاقتصاد إنما يغنون أن الإصلاحات الجزئية لا تفيد كثيراً وأنه في مواجهة التدهور الواسع لابد من نهضة شاملة تشتمل السياسة والاقتصاد والمجتمع ، فالتقدم - وجزء منه التحديث كما قلت - حالة مجتمعية وليست قصة طرق تمتد ، وجسور تبني رغم أهمية ذلك وإيجابيته .

[أيضاً ، فإنهم يقصدون أن الفنيين وحدهم لا يصنعون التقدم ، وأن القرار لكي يكون أكثر نضجا ورشدا ونفعاً لابد من اختباره في أرض الواقع قبل أن يصدر .]

١- بالشفافية والإفصاح والمعلومات .

٢- بتعريضه للنقاش بين أصحاب المصلحة .

٣- بصدوره عن جهة تمثيلية توازن بين الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبين مصالح الفئات المختلفة ، بل وبين ما يفرضه الحاضر وما يقتضيه النظر للمستقبل .

وربما نقول وفي القرارات الأساسية يكون مجلس الشعب هو المنوط به القيام بهذه المهمة وفقاً للدستور ، لكن مجلسنا :

♦ أتى جزء كبير منه وبما يزيد عن مائة نائب عن غير الطريق الصحيح وهو ما قضت به تقارير محكمة النقض ومحاكم أخرى والتي تثبت وقائع تزوير أو تدخل من جانب الإدارة .

♦ ضم عدداً كبيراً من رجال الأعمال الذين يجمعون بين المصلحة العامة وسلطة التشريع ، وكانت هذه الفئة أكثر اقتراباً من الحزب الحكم وأكثر نفوذاً من المعادل لهم وهم ممثلو العمال والفلاحين .

♦ وكان المجلس - في كثير من الأحيان - ترجمه لما تريد الحكومة وليس العكس بحيث اختلت وظيفته : وظيفة التشريع ووظيفة الرقابة و المضابط تسجل أن كل الاستجابات التي تمت انتهت لشكر (السيد الوزير) بدلاً من محاسبته .

ثالثاً :- ونحن نتحدث عن تأثير السياسة على الاقتصاد فلا بد أن نذكر ما انتهت إليه أدبيات المنظمات المالية الدولية فقد برز في الفترة الأخيرة مصطلح (GOVERNANCE) واختلفنا حول معنى الكلمة هل هي الإدارة الحسنه ، الحكم الرشيد ؟ الحكم الصالح وجاءت فتوى مجمع اللغة العربية لتصل لنا كلمة (حوكمة) .

على أي حال وأيا كان المصطلح فإننا نتحدث عن :

- ◆ الشفافية (حتى في مجال الشركات) .
- ◆ ديموقراطية القرار وتمثيل أصحاب المصالح .
- ◆ احترام القانون .
- ◆ المحاسبة .

والأمثلة التطبيقية كثيرة فقرار الميزانية وهي نفقات وموارد يتحدد من هو المستفيد وهل توجه الاعتمادات للقاهرة أو الصعيد ؟ للساحل الشمالي أو بولاق الدكرور ؟
 .. لمناطق يزداد فيها نفوذ البعض أم لمناطق أكثر استحقاقا ؟

(ملحوظة كان الدعم في مصر يمثل (١٣,٥) في المائة من الإنفاق العام سنة ١٩٩٢ ، فأصبح بعد عشر سنوات يمثل (٦) بالمائة - من أعمال ندوة المتغيرات الخارجية والاقتصاد المصري - كلية الاقتصاد - أكتوبر ٢٠٠٣) .

أيضا فإنه عندما تتقرر الضرائب والجمارك والرسوم فإن القرار يشمل : من يدفع .. وكم يدفع .. ومن لا يدفع ؟ .

أي أن الميزانية ليست مجردة عملية حسابية توازن بين النفقات والموارد ، لكنها سياسة دولة وطريقة لإعادة توزيع الدخل في المجتمع ، كما أنها تعبير عن التوجهات والتحييزات لدى متخذي القرار [السؤال : أين نحن من ذلك والموظف يجري حسابه لو أدلى بحديث صحفي خلافا لما نطالبه به .. ورئيس الوزراء يكتب الحديث في السياسة الخارجية في معظم الأحيان وميزانية الدفاع لا يتم الإفصاح عنها إلا كرمز إجمالي .. أما المحاسبة واحترام القانون تحدث عنها ولا حرج] .

رابعاً- وفي الحديث أيضا عن السياسة والاقتصاد فإننا لابد أن نذكر ما جاء في تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام (٩٦) فقد تحدث التقرير عما أسماه (النمو الرديء) وأنه ليس كل نمو يكون محمودا ومطلوبا .. فقد يتحقق النمو ويزداد الدخل لكن ذلك النمو يكون :

- ◆ (عديم الشفقة) لا يستفيد منه وبدرجة أكبر غير الأغنياء .
- ◆ أو هو (نمو بلا فرص عمل) فالدخل يزداد والبطالة أيضا .
- ◆ أو هو (نمو أخرس) تزيد فيه الثروة ويزيد القمع وتغيب الديموقراطية والمشاركة . (ذلك رغم أن ثلثي سكان العالم ومن الناحية الشكلية يتمتعون بنظام ديموقراطية) .
- ◆ أو هو (نمو بلا جذور) تضمحل فيه الهوية الثقافية (هناك عشرة آلاف ثقافة في العالم فإن الكثير منها معرض للتهميش) .
- ◆ أما النوع الخامس من النمو الرديء فهو (النمو بلا مستقبل) وهو الذي يأكل الأخضر واليابس فينزع ما تملكه دولة من ثروات طبيعية دون نظر للأجيال القادمة .

السؤال أيضا : أين نحن من ذلك كله ؟ . . وأي نوع من النمو يجري في مصر ؟
. . والسؤال مهم في حديثنا لأن من يحدد نوع النمو سلطة سياسية قبل أن تكون سلطة
اقتصادية .

خامسا :- ونحن نتحدث عن المشاركة السياسية ودورها في صناعة القرار
الاقتصادي فإن الحديث يتجاوز دور مجلس الشعب إلى مجالس المحافظات والنقابات
والمجتمع المدني ودور المثقفين . . وكلها أدوار غير مكتملة حتى أنه يمكننا القول أننا
أمام ظاهرة (الأواني الفارغة) فكل المؤسسات قائمة ولكن يتم تفريغها من مضمونها لأن
كل شيء يأتي من أعلي . . حتى داخل الجهاز الحكومي ذاته .

(راجع جلسة السياسات حول اللامركزية والتي عقدها مركز الإدارة العامة
بجامعة القاهرة وتقدم فيها كل من : د. محمود شريف وزير الإدارة المحلية
السابق والمستشار عدلي حسين بشهادتهما حول المركزية واللامركزية
وكيف أن يد المحافظ - حتى في التصريح بمقبرة أو مخبز - مشغولة لأن
الوزراء مازالوا يتمسكون بمركزية القرارات أكتوبر ٢٠٠٣) .

سادسا :- لقد جري نقاش طويل في العالم وخلال التسعينيات حول دور الدولة
وانتهت هذه المناقشات وعلى ضوء ما هو مطروح من اقتصاد حر وعولمة وفتح للأسواق
. . انتهت إلى أن المطلوب (دورا أقل حجما وأعمق تأثيرا) . . واختلفت الاجتهادات
بعد ذلك لكن أحدا لم يتحدث عن انسحاب كامل للدولة لتكون (مجرد عسكري مرور
أو عسكري حدود) كما أن أحدا لم يتحدث عن استقالة الدولة واكتفائها بالمهام التاريخية
والأمن والعدالة .

لقد تطور دور الدولة لتكون ضامنة لنظام يلد فرص العمل ، ويحقق الرفاه ، ويصنع
التقدم ويطلق الابتكار ويوظف المواهب .

وقد نختلف أو نتفق حول الدور المباشر من خلال وحدات اقتصادية تملكها الدولة
لكننا لن نختلف حول المسؤوليات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وأن السوق وحده لا
يصنع العدل ولا يصنع التقدم .

وقد بدت الدولة في مصر وكأنها تريد أن تنسحب من الاقتصاد ليس بالتخلي فقط
عن الملكية المباشرة وإنما لتركه أيضا للأتواء سواء كانت مصالح الطبقات القادرة
والنافذة ، أو رياح الخارج العاتية . . ذلك رغم أن حالة مصر كثيفة السكان ، قليلة
الموارد تحتاج اقتصاد مختلطا تلعب فيه الدولة دورا أساسيا ليس بقوانين السوق فقط . .
وإنما بالتواجد أيضا في قطاع الإنتاج والاستثمار والبحث العلمي والتطوير والتنمية
البشرية إن دعوات تجري للتوسع في خصخصة التعليم أو سلخ التعليم الجامعي من
المجانية ليكون للأثرياء فقط . . ودعوات متشابهة وجدت طريقها للتنفيذ في قطاع

الصحة والعلاج والذي باتت نفقاته فوق الطاقة . . أما في قطاع الإنتاج فإن قرارا - مكتوبا أو غير مكتوب - قد صدر منذ نحو عشر سنوات ويقضي بحرمان القطاع العام من الاستثمار الجديد وهو ما أدى لإضافة وزيادة خسائره ليصل إلى ما يقوله بعض الوزراء (لنقطة البيع) ولكن ما بين قرار التجميد وقرار البيع كان الفاقد والعاطل هائلا . . وما زال كذلك .

فإذا أضفنا لذلك أن التنمية لم تعد مرادفة للنمو العشوائي لأنها فعل متعدد ومخطط ، وإذا أضفنا أن التنمية لا بد أن تكون شاملة : سياسية واجتماعية واقتصادية فإن القاطرة التي تجذب للأمم هي الدولة . . ولكن أية دولة ذلك سؤال هام .

لكن السؤال الأهم : ((وإن طبقنا الإصلاح السياسي . إن أحكمنا طريقة اتخاذ القرار ليحقق الشفافية والمشاركة واتبعنا ذلك بالمساءلة وحكم القانون . . لو فعلنا ذلك هل تقوم مصر من عثرتها ؟ هل ينصلح الاقتصاد فيفي بحاجات مجتمع يصل حجمه إلى مائة مليون نسمة خلال عشرين عاما ؟ - وإذا تحقق نتحدث عنه من تداول للسلطة وفتحنا باب التغيير فهل تأتي لنا نخبة جديدة قادرة على إصلاح - أو نفاذ - الوضع ؟)) .

أعلم أن هناك مشاكل بنيوية تتعلق بندرة الموارد الطبيعية ، وندرة المياه التي تصنع قيда على الزراعة والصناعة والتحضر . . وأعلم أن هناك مشاكل مجتمعية فالأمية تقترب من نصف عدد السكان (وأن وعدت السلطة السياسية بإنهاءها في ثلاث سنوات) . أعلم أيضا أن كثيرا من موارد مصر قد نزحت للخارج ومازالت تنزح ، وهي موارد مالية وبشرية وأعلم أن عبء الأمن مستمر رغم توقيع معاهدة مع إسرائيل .

[أعلم كل ذلك ، ولكن ولنفس الأسباب أقول أن الإدارة السياسية الرشيدة تصبح ومع هذه الأوضاع أكثر لزوما وإحاحا للانتقال من وضع إلى وضع يتطلب مشاركة مجتمعية واسعة ، وتعبئة شعبية واسعة وأرجو أن يكون الحزب الوطني الحاكم جادا في دعواه لحوار مع القوى الشعبية والمهنية وفي مقدمتها (١٦) حزبا أخرى تعيش تحت الحصار] .

أرجو أيضا أن يكون الحديث عن وثيقة حقوق المواطن حديثا عن عقد اجتماعي جديد ، فذلك ما نحتاج له ، وما تسهم فيه مؤتمراتنا ونخبنا المثقفة وفي طليعتها : فئة الإدارة التي تحمل العبء ولا تملك سلاح المواجهة .

محمود المراغي

